

ملخص دراسة التموّج الإستراتيجي للقطاعات بولاية مدين

المعطيات العامة:

تاريخ الإصدار: سبتمبر 2014.

الهيكل المنفذ: ديوان تنمية الجنوب بالتعاون مع خبراء في إطار المشروع التونسي-الإيطالي، المرحلة الثانية (2011-2014)، "دعم قدرات ديوان تنمية الجنوب في مجال تدخلاته لصالح المؤسسات الصغرى والمتوسطة بالجنوب التونسي".

الهيكل المستفيد: : ديوان تنمية الجنوب وكافة المتدخلين الجهويين.

X	دراسة إستراتيجية
X	دراسة قطاعية
	بحث
	وثيقة عمل / تقرير

نوعية الوثيقة

أهم المجالات التي تنطبق عليها الدراسة:

- الموقع الجغرافي والوضع الاجتماعي لولاية مدين.
- الوضع الإقتصادي لولاية مدين.
- التموّج الإستراتيجي للقطاعات بولاية مدين.

الملخص:

أهم عناصر التشخيص:

- الإمكانات المتوفرة بولاية مدين:
 - توفر مستوى معيشي يضمن وجود سوق محلية قادرة على الديمومة الإقتصادية.
 - موقع جغرافي إستراتيجي يفتح على ليبيا والبحر الأبيض المتوسط عبر ميناء جرجيس.
 - وجود إمكانات هامة في مجال المنتجات الفلاحية، تربية الماشية، الصيد البحري، تربية الأحياء المائية والصناعات الغذائية.
 - وجود مركب جامعي يمكن تطويره لتلبية احتياجات المنطقة.
 - توفر بنية تحتية للنقل التي ستعزز بانتهاء الطريق السيارة وحسن استغلال المطار الدولي وميناء جرجيس.
 - توفر إمكانات سياحية متنوعة، الساحلية، الإيكولوجية، الطبية، الثقافية، التي يجب تطويرها مع الصناعات التقليدية المميزة للجهة.
 - مخزون ثقافي وتاريخي هام وتقاليد حرفية ذات خصوصية يمكن تثمينها.

- **الإشكاليات المطروحة:**
- المناخ الصحراوي وانخفاض كميات الأمطار يهدد استدامة الموارد المائية.
- 68% من موارد المياه العميقة تحتوي على نسبة ملوحة أكثر من 5 غرام / لتر.
- محدودية تئمين المنتجات الفلاحية.
- قلة المناطق السقوية بسبب محدودية الموارد المائية.
- هيمنة غراسة الزياتين.
- عدم تئمين الموقع الجغرافي والبنية التحتية للنقل.
- هيمنة السياحة الساحلية ذات المردودية المنخفضة.

أهم الإستنتاجات:

- خطر التصحر، شح و ملوحة الموارد المائية.
- الوضعية العقارية للأراضي الإشتراكية.
- ضعف البنية الأساسية بمختلف مكوناتها.
- سياحة ساحلية بحرية تقتصر إلى تنوع الأنشطة.
- عدم قدرة النسيج الإقتصادي على استيعاب طلبات الشغل وبالأساس من خريجي مؤسسات التعليم العالي.

أهم التوصيات:

على المدى القصير:

- حسن إستغلال وتئمين المنتجات الفلاحية وتربية الماشية والصيد البحري وتربية الأحياء المائية والصناعات الغذائية وذلك ب:
- تحسين جودة الزيت وتعطيره بالنباتات الجبلية وتعليبه مع حسن إستغلال منتج التين المطلوب في السوق الدولية وتئمينه.
- تطوير قطاع تربية الأبقار والماعز والإبل وتئمين منتوجاتهم.
- تئمين قطاع الصيد البحري وتربية الأسماك.
- النهوض بالأنشطة الصناعية المرتبطة بالفلاحة.
- حسن إستغلال وتئمين الموارد الطبيعية من الجبس، الرخام وغيرها.
- حسن إستغلال الإمكانيات المتوفرة في السياحة الثقافية والصناعات التقليدية.

على المدى المتوسط:

- تسوية وضعية الأراضي الإشتراكية.
- الحفاظ على المساحات المخصصة لإنتاج النباتات الطبية والعطرية
- سن التشريعات اللازمة لتجميع الفلاحين والعمل على تحسين الجودة والإنتاجية.
- تحسين الطرقات النافذة للولاية
- إحداث مناطق صناعية بالقرب من شبكة الطرقات.
- تئمين نتائج البحوث التي يقوم بها معهد المناطق القاحلة.
- بعث مشروع وطني لتركيز محطة للطاقة الشمسية بالجنوب التونسي بتكنولوجيا تونسية وإدماج القطب الجامعي ضمنه.

- الحد من توسع المناطق السقوية والتركيز على تحسين الموارد وتحسين مردوديتها.
- الإستغلال الأمثل للثروات وتحسين مردوديتها
- تصميم تقنية لري الفلاحة البعلية في حالة الجفاف المطول.
- تعزيز تربية الماشية وتربية الإبل
- دعم إنتاج حليب البقر والماعز والإبل.
- تطوير إنتاج اللحوم الحمراء.
- تطوير إنتاج الحليب و تحويله خاصة إلى الأجبان.
- تحويل الغلال إلى غلال مجففة، عصائر و مربى.
- التشجيع على تئمين الصوف والجلد لفائدة الحرفيين.
- تئمين المنتج الثانوي للزيتون والصيد البحري.
- تدعيم بعث وحدات لتحلية مياه الآبار المالحة لإستغلالها في الري والمعتمدة على الطاقة.
- تحديد مقاطع المواد الإنشائية القابلة للاستغلال.
- تنويع إستعمالات مواد الإنشاء ذات القيمة المضافة.
- العمل على تحويل مواد الإنشاء بالولاية.
- تطوير السياحة الثقافية.
- تطوير أماكن الإقامة.
- تحسين خدمات المطاعم.
- تحسين جودة الصناعات التقليدية.